حيث قال ان مراد الشارح بلزوم احد الامرين لزومه من ظاهر التقسيم المشهور ولو وهما وقوله فيما هو المذكور اى المذكورين من الشق وهذا ظاهر مما مر **قوله** لم يات قسيما للتصور المطلق وهو احق لا شبهة فيه الا ان جعله قسيما له في زعم بل وهو يعرف بقيد التصور او يعرف ذلك ولا يعرف المراد وبشبهه عليه التصور الذي هو القسم التصور الذي هو مرادف العلم بل المقسم في الحقيقة كما مر وبالله التوفيق **قوله** على ظاهر عبارتهم بمعونة الوهم بعض مما كان القسم الاول في التقسيم المشهور لفظ التصور مجردا عن القيد اعني فقط وامثاله وكان مشتركا لفظيا بين مطلق الادراك وبين التصور الساذج فهل السائل على غير المراد فاورد السؤال فاجاب قدس سره عنه بالتنبيه على الاشتراك وتعيين المراد **قوله** فان اراد قدس سره ان هذا القدر اه واحد انت خبير بان هذا الايراد لا يتصور صدوره عن المبتدى فضلا من سيد المحققين وهو في غاية الظهور على ان الورود على الظاهر مشترك فلا وجه للعدول اللهم الا ان يفرق بينهما كما اشار اليه قدس سره في الحاشية الاتية **قوله** وان اراد التنبيه وانت خبير ايضا بان مراد الشارح ان الايراد كما على مراد القوم لا على ظاهر التقسيم اذ الايراد على القسمين مشترك لا فرق بينهما الا بامكان الدفع عن تقسيم المص وعدم الدفع عن تقسيم المشهور لانه قول الشارح لانا نختار ان التصديق جواب عما ورد على المصنف لان الاختيار فرع الترديد وفرع وروده وذكر محمد على الشارح اهو بسبب العدول او بوقوف التقسيم المشهور بحيث لا يمكن اصلاحه فقوله قدس سره اقول من قسم العلم اه رد على الشارح بان ما دل عليه كلامك من عدم امكان اندفاع السؤال الوارد على التقسيم المشهور غير صحيح لان اظهرية الاندفاع عن تقسيم المصنف كاف فيه بل مقصوده هو الرد عليه بان ما دل عليه كلامك من ان التقسيم المشهور لا يمكن اصلاحه مردود ومكذا فوقع ومنشاء غلط المحشى هو توهم ان نزاع السيد في ان العدول غير صحيح ودليل الامر كذلك لانه اظهرية الاندفاع وابعدية ورود السؤال على تقسيم المصنف كاف فيه كما مر مما ذكره المحشى فحاصل ليس محصل كلامه قدس سره فافهم هذا المقام وحقق المراد باذن الله الملك العلام **قوله** اى على ظاهر التقسيم وفيه نظر لان الورود لو على الظاهر متحقق في تقسيم المصنف ايضا كما مر مفصلا فلا يصح قول الشارح واما اذا قسم الى قوله فلا ورود له لانا نختار فان هذا الجواب دفع عن ان المراد لا عن الظاهر فيدل المقابلة على ان الدفع عن مراد القوم لا يمكن وهو ظاهر على المتامل المنصف في كلام الشارح **قوله** الى مطلق التصور ان اراد به التصور المرادف بالعلم المجردة عن قيد ظاهري اى عن قيد ملفوظ اى كونه خاليا عن القيد اللفظ ولو كان مقيدا بالبال حليا ونفس الامر والارادة مع وجود القرينة على ارادة التصور الساذج وهي المقابلة للتصديق فيتبادر الى الذهن بمعونة الوهم مرادف العلم ففيه نظر لان دعوى ظهوره مرادف العلم ممنوعة لان القدر المسلم ان لم يتبادر الساذج من المقابلة المساواة في انتقال الذهن اليهما فيتحقق الالتباس والاشتباه في المراد وان اراد به التصور الخالي عن اللفظ عن قيد مذكور والمحتمل لكل واحد من المعنيين فنقول المراد الان الشق الاول هو الظاهر من لفظه فتامل **قوله** بقيد القسم الاول بقيد ظاهر ايضا يعني ان مطلق الساذج بخصوصه ليس مراد بل المراد الاعم منه وما يؤدى مؤداه من لفظ فقط وغيره نحو ان يقال العلم اما ان خلا عن الحكم فتصور والا فتصديق كما في المواقف محصله ان القيد مذكور كما انه مراد فانه لو قيل تصور في التقسيم مجردا عن قيد يكون المراد المقيد وهو ظاهر الا انه يلتبس ويشتبه المراد لان التصور من غير زيادة شيء مشترك لفظي كما مر **قوله** كما فعله والضمير المنصوب راجع الى التقسيم المذكور قوله رح اما العلم اما اذا قسم العلم الى التصور الساذج والى التصديق ومن المعلوم ان هذا التقسيم ليس عين تقسيم المص ولا مثله لان القسم الثاني من التقسيم المذكور في الشرح يحتمل الترديد والتقسيم المذكور في المتن لا يجري فيه الترديد فلا يصح قوله كما فعله وهذا السؤال ظاهر الورود ويحتاج الى التوجيه وقد قال بعضهم ان العدول انما هو في القسم الاول فكان المصنف قال العلم اما تصور ساذج واما تصديق ويؤيده ايضا ما سبق في الشرح من قوله والمصنف عدل عنه الى التصور الساذج والتصديق ويؤيده ايضا ما مر من الشارح بهذا بناء على ان التصديق عبارة عن الادراك المجامع والمعروض للحكم كما يدل عليه ظاهر عبارة صاحب الكشف واتباعه كالمصنف فكان المص قال ان خلا التصور فتصور والا فتصديق كما في المواقف فيجري الترديد في تقسيم المصنف بهذا التكلف ايضا فيصح رجوع الضمير الى تقسيم المص فظهر الاندفاع عن تقسيم المص ايضا اذ الاندفاع فرع الورود وهو فرع جريان الترديد في التصديق وهو فرع ذكر التصديق وهو لم يذكر في تقسيم المص الا بهذا التكلف وقال بعضهم ان نظر الشارح ليس في خصوصية تقسيم المصنف كما يدل عليه قوله كما فعله وقوله في الجواب ان التصديق عبارة عن التصور

مع الحكم محصل كلامه انه لو جعل قسم العلم مطلق التصور كما هو المشهور ورد الاعتراض المذكور واما اذا زيد قيد فقط كما فعله المص وقيل اما التصور فقط واما التصديق لم يرد الاعتراض لانا نختار اه فالترديد ليس في كلام المصنف انتهى والمحشى اختار هذا التوجيه ولذا قال اذ القسم الثاني الى اخر من تقسيمه لا يحتمل الترديد المذكور في السؤال لانه لا يحتمل الحكم لان التصور مع الحكم صريح مذكور فيه فالترديد ليس في كلام المصنف عند المحشى ايضا واذا لم يجر الترديد في كلام المصنف لا يقال في الجواب عن طرف المصنف لانا نختار لان الاختيار لاحد الاحتمالين من الترديد فرع جريان الترديد في تقسيم المصنف فعلم ان الترديد والاختيار ليسا في كلام المص كما يتبادر الذهن من ساق كلام الشارح **قوله** فان قلت المحشى الوجه اندفاعه من تقسيم المصنف ليظهر فائدة العدول اليه قوله من كل وجه وفيه نظر لان اللازم ان يعلم من التقسيم المذكور في الشرح ان تقسيم المصنف اولى من التقسيم المشهور وهو على وجهين الاول ان يعلم منه ان لا يرد على تقسيم المصنف سؤال اصلا والثاني ان يعلم ان السؤال وارد الا انه مندفع اندفاعا اظهر من الاندفاع عن المشهور والثاني هو المستفاد من كلام السيد كما يجي ومن كلام المحشى في هذا المقام **قوله** قلت لا اندفاع من هذا التقسيم انما يظهر حاصله ان الترديد لا يجري في كلام المص الا ان الجواب عن السؤال الوارد على التقسيم المذكور في الشرح باختيار ان التصديق عبارة عن التصور مع الحكم بجعل القسم المصنف والتقسيم المذكور شيئا واحدا فالدفع عن التقسيم المذكور في الشرح دفع عن تقسيم المصنف وفيه نظر لان الاندفاع فرع الورود فاذا لم يجر الترديد كيف يتصور ورود السؤال واندفاعه عن تقسيم المصنف فتامل فانه من مشكلات الكتاب وبعض الناس ادعى اطلاق التصور فقط على المقسم نقلا عن السيد وقال بمجرد زيادة فقط لا يندفع الاعتراض ثم قال ويمكن الجواب بادعاء شهرة التصور فقط في المعنى المقابل كاشتهارها لفظ التصور في المعنى العام انتهى ولا يخفى ان المتبادر من التصور عند الاطلاق هو المقابل للتصديق كما هو المشهور كما مر في الشرح وان التصور فقط في مقابلة التصديق والتقسيم لا يستفاد منه الا مقابل التصديق فلا يرد السؤال اصلا **قوله** يدل على ورود هذا الاعتراض على ما هو مراد القوم لا كلام في ان مراده قدس سره هذا الشق بدليل قوله لكنه مندفع بالجواب فانه يدل على ان الوارد على كلام المص وارد على مراده لكنه مندفع بالجواب الذي قرره الشارح فانه لو كان واردا على ظاهره لما صح دعوى الاندفاع منه قدس سره فان بيان المراد لا يدفع الايراد عن الظاهر كما لا يخفى على احد من اولى الالباب فالوارد على القوم وارد على مرادهم ايضا لكنه غير مندفع وبالجملة ان السيد ادعى اندفاعهما فان ادعاء الاندفاع عن الظاهر لا يصدر عن امثاله قدس سره وهو ظاهر فالايراد هذه قدس سره على المراد لا على الظاهر والشارح قد اجاب عن طرف المص ولم يجب عن طرف القوم فان جوابه عن طرف المصنف ان كان عن المراد فهو صحيح وان كان عن الظاهر لا يصح لان بيان المراد لا يدفع الايراد على الظاهر وهو مشهور لدى المحصلين فلا يتصدى الشارح على ذلك **قوله** وهذا القدر يكفيه هذا مسلم الا ان سبب العدول لا ينحصر فيه لانه يجوز ان يكون في المعدول عنه وانت خبير بان الورود في كلام المصنف لا يخالف الورود على كلام القوم وقد عرفت ان الايراد في كلام المصنف على المراد والا لا يصح الدفع وبالله التوفيق **قوله** الوجه الاول اعتراض على ظاهر تقسيم القوم وقد عرفنا ان عبارة الشارح دالة على انه اعتراض على مراد القوم لان الايراد على المصنف ايراد على المراد بدليل الجواب اذ لو كان ايرادا على ظاهر اللفظ لما تصدى الشارح للجواب عنه فكان ما يرد على المصنف مندفعا دون ما يرد على القوم فلذا عدل المص عنه قد مر مفصلا فتذكر **قوله** على باطن تقسيمهم لا على ظاهره والا لم يتصور الجواب عنه لانه لا يمكن الجواب عنه **قوله** والاعتماد في العدول على الاول دون الثاني وفيه نظر لان ورود السؤال وان كان محتاجا الى التكلف في العدول الى ما لا يرد ابتداء ولا يحتاج الى الجواب ايضا وهو ظاهر اما ما قيل منه انه وارد على المصنف ايضا فليس بشيء والتوجيه ما ذكره لوجه تركه **قوله** فلذا قدم عليه اى لكون الاعتماد على الاول في العدول قدمه على الثاني مع ان المكتب جعله ثانيا لكون منشائه وهو التصديق متاخرا في الذكر عن منشاء الثاني وهو التصور وفيه نظر لانه يجوز ان يكون وجه تقديم اشتراكه في الورود لانه يرد على كلام المص ايضا الا انه يجاب عنه دون القوم كما مر فتذكر **قوله** لا يجامع شيئا من الاعتراضين السابقين لان مبنى كل واحد منهما ان المراد بالتصور المذكور في التقسيم المشهور هو الحضور الذهني اعني الادراك المطلق المرادف للعلم والمراد به في هذا الشق التصور المقيد بعدم الحكم وهما متباينان فلا يجتمع الاعتراضان في الوجود كما لا يخفى يجتمع مبناهما فيه اما الجواب بان الاعتراضين

Copyright @ King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)